

# تحرك عاجل

## أحد المحتجزين يواجه محاكمة عسكرية سرية في سورية

لا يزال باسل خرطيبيل محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي منذ اعتقاله في 15 مارس/ آذار الماضي. ويُعتقد أنه قد جرى إحالته للمثول أمام محكمة عسكرية ميدانية، وهي محكمة لا تتيح للمتهمين حق الدفاع أو الاستئناف، وتُعقد جلساتها سراً.

اعتُقل الفلسطيني باسل خرطيبيل بدمشق في 15 مارس لأسباب غير معلومة؛ ويُذكر أن باسل قد وُلد وترعرع في سورية. ولقد أكد مسؤولو الأمن بفرع الاستخبارات العسكرية في كفر سوسة لعائلة باسل احتجازه دون الإفصاح عن معلومات أخرى، بما في ذلك مكان تواجده. وبعد أسابيع من اعتقاله، اتصل أحد الذين أُفرج عنهم وزعم أنه كان قيد الاحتجاز في نفس الفرع بكفر سوسة، بعائلة باسل خرطيبيل وأخبرهم أنه قد رآه هناك، وأفاد أنه قد تعرض للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة.

وأورد أحد أقارب باسل القاطنين في الخارج أنه قد جرى قبل حوالي شهرين تقريباً نقل باسل إلى سجن عدرا شمال شرقي العاصمة دمشق. وعلى الرغم من بقاءه قيد الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، فلقد تواصل باسل مع النزلاء الآخرين في السجن الذين سُمح لهم بزيارات عائلية، وتمكن من خلالها بالتالي أن يُخبر عائلته أنه من المنتظر أن يمثل أمام محكمة عسكرية ميدانية. وتتألف هيئة هذه المحكمة في العادة من قضاة عسكريين، ولا يحق فيها للمتهمين الحصول على تمثيل قانوني أو الاستعانة بالشهود. وتتم إجراءات هذا النوع من المحاكم سراً، ولا يتم الإعلان عن تاريخ انعقاد جلساتها؛ كما لا يمكن الطعن في الأحكام الصادرة عنها.

وبحسب ما أفاد به قريبه المقيم في الخارج، فلقد نُقل باسل خرطيبيل قبل أسبوعين إلى فرع الاستخبارات العسكرية في ضاحية القابون بدمشق، ويظهر أن صحته قد اعتُلت جراء ظروف احتجازه. ويعتقد قريب باسل أن نقله بهذا الشكل قد يكون مرتبطاً بالإعداد لمحاكمته أمام المحكمة العسكرية الميدانية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية، أو الإنكليزية، أو الفرنسية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السورية على أن تكشف النقاب عن مكان تواجد باسل خرطيبيل، وأن تضمن حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح له فوراً بالاتصال بعائلته ومحاميه، وحصوله على الرعاية الطبية التي قد يحتاج إليها؛
- وطلب الحصول على توضيحات بشأن الصفة القانونية لباسل خرطيبيل، ودعوة السلطات إلى الإفراج عنه إذا لم يُصار إلى توجيه التهم إليه بارتكاب جرائم معترف بها دولياً، ومن ثم محاكمته في هذه الحال حسب المعايير الدولية الخاصة بضمان المحاكمات العادلة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 29 يناير/ كانون الثاني 2013 إلى:

الرئيس	وزير الدفاع	وزير الشؤون الخارجية:
السيد الرئيس بشار الأسد	العماد جاسم الفريح	وليد المعلم
فاكس رقم: +963 11 332 3410 (يرجى تكرار المحاولة)	فاكس رقم: +963 11 223 7842 (يرجى تكرار المحاولة)	فاكس رقم: +963 11 214 6253 (يرجى تكرار المحاولة)
(يرجى اختيار الفاكس عند طرح السؤال المتعلق باختيار إجراء الاتصال الهاتفي أو الفاكس)	(يرجى اختيار الفاكس عند طرح السؤال المتعلق باختيار إجراء الاتصال الهاتفي أو الفاكس)	(يرجى اختيار الفاكس عند طرح السؤال المتعلق باختيار إجراء الاتصال الهاتفي أو الفاكس)
يُرجى العلم بأن الفاكس هو وسيلة التواصل الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها؛ يُرجى عدم إرسال الرسائل)	يُرجى العلم بأن الفاكس هو وسيلة التواصل الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها؛ يُرجى عدم إرسال الرسائل)	يُرجى العلم بأن الفاكس هو وسيلة التواصل الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها؛ يُرجى عدم إرسال الرسائل)
المخاطبة: فخامة الرئيس	المخاطبة: معالي الوزير	المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الروس المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السوريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.



أما إذا كنتم ستترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الأول على التحرك العاجل رقم 12/264. تتوفر معلومات إضافية عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://amnesty.org/en/library/info/MDE24/076/2012/en>.

# تحرك عاجل

## أحد المحتجزين يواجه محاكمة عسكرية سرية في سورية

### معلومات إضافية

اعتُقل الآلاف من الأشخاص منذ اندلاع الاحتجاجات في فبراير/ شباط 2011، وذلك للاشتباه بأنهم من معارضي الحكومة، ويُعتقد بأن العديد منهم، إن لم يكن معظمهم، قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وقد حصرت منظمة العفو الدولية أسماء ما يربو على 720 شخصاً رُغم وفاتهم في الحجز خلال تلك الفترة، وقامت المنظمة أيضاً بتوثيق العديد من حالات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية بعنوان "لقد أردت أن أموت: الناجون من ضحايا التعذيب في سوريا يتحدثون عن محتهم"، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/016/2012/en>.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات، فقد تدهورت الأوضاع في سورية لتتخذ شكل نزاع داخلي مسلح طال معظم أنحاء البلاد. ولقد شهدت سورية انتشار ارتكاب الانتهاكات الحقوقية على نطاق واسع وممنهج، بما في ذلك ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وما يُرجح أنه جرائم حرب أيضاً، حيث كانت غالبية ضحايا هذا النوع من الأفعال هي من المدنيين. ولقد تمكنت منظمة العفو الدولية من توثيق عديد الأمثلة، كان آخرها في إطار تقريرها الصادر بعنوان "سورية: الهجمات العشوائية تهرب المدنيين وتشردهم" في 19 سبتمبر/ أيلول 2012 (رقم الوثيقة: MDE 24/078/2012) والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/078/2012/en>. كما وخلصت هيئات أخرى من قبيل اللجنة الأممية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأحداث في الجمهورية العربية السورية إلى نتائج واستنتاجات مشابهة لتلك التي خلص تقرير المنظمة إليها.

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الانتهاكات الحقوقية التي حرصت منظمة العفو الدولية على توثيقها هي انتهاكات ترتكبها القوات المسلحة التابعة للدولة، وخصوصاً الميليشيات الموالية للحكومة، والمعروفة باسم "الشبيحة"، فلقد ارتكبت جماعات المعارضة المسلحة انتهاكات أيضاً، بما في ذلك قيامها بتعذيب عناصر الشبيحة، والجنود الذين يقعون في الأسر، وقتلهم، إضافة إلى اختطاف وقتل أشخاص يُعرف عنهم مساندتهم للحكومة وقواتها وميليشياتها، أو يشتبه بمواليتهم لها. وتدين منظمة العفو الدولية، دون أي تحفظ، ارتكاب مثل تلك الانتهاكات، وتناشد قيادات جماعات المعارضة المسلحة في سوريا كي تُصرّح بدورها علناً بأنه يُحظر ارتكاب مثل تلك الأفعال، وأن تبذل ما في وسعها لضمان توقف قوى المعارضة عن ارتكاب مثل تلك الانتهاكات فوراً.

وفي ضوء هذه التطورات، فتستمر منظمة العفو الدولية في الدعوة إلى إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، وإلى فرض حظر دولي على واردات السلاح، وذلك في محاولة لوقف تدفق الأسلحة إلى الحكومة السورية، كما وتنادي المنظمة بتجميد أصول وممتلكات الرئيس بشار الأسد ومعاونيه المقربين منه. كما وتناشد منظمة العفو الدولية الدول التي تورد السلاح إلى المعارضة المسلحة بأن تأخذ بالآليات الضرورية اللازمة لضمان عدم استعمال تلك المواد والأسلحة في ارتكاب انتهاكات حقوقية، و/ أو جرائم حرب. كما ينبغي على الحكومة السورية أن تسمح لأعضاء بعثة التحقيق المستقلة، والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية، الدخول إلى الأراضي السورية دونما عائق.

بادر إلى زيارة الموقع التفاعلي "عين على سورية" ([www.eyesonsyria.org](http://www.eyesonsyria.org)) ، حيث يتيح الموقع الاطلاع على خارطة تفاعلية توثق أماكن ارتكاب الانتهاكات الحقوقية في سورية، والتحريك الدولي الذي أطلقته منظمة العفو الدولية لتحقيق العدالة.

الاسم: باسل خرطيبيل  
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 12/264، رقم الوثيقة: MDE 24/091/2012، الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2012.